مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثاني والثمانون
(ديسمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثاني والثمانون - ديسمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 82

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **مواكب الخزينة الإرسالية واحتفالاتها في مصر إبَّان العصر العثماني (923-1213هـ/1517-1798م)** ..... د. شيرين مصطفى الشافعي	3-52
2- **السياسة الكويتية ومواجهة جائحة كورونا «في ضوء متغيرات النظام الدولي»** ..... د. استقلال دليل العازمي	53-98
3- **المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة الإسرائيلية** ..... د. أحمد جمعة عبد الغني حسن د. رامي علي محمد عاشور	99-130
4- **دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية (1979م- 2005م)** ..... الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت	131-196
5- **تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر في العصر العثماني** ..... د. خالد حامد أبو الروس	197-220
• **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDIES**	
6- **تقييم استخدام الطاقة الشمسية في دعم شبكة الكهرباء الوطنية لمحافظة بغداد** ..... أ.م.د. علاء محسن شنشول	223-248

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

7- مصطلحا الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم «دراسة تحليلية» **292-251**

الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8- **تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر** **346-295**

د. سامح محمد عبد السلام قنديل

د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

9- **التجربة العراقية في صناعة آلة الكمان «رياض الفؤادي أنموذجًا»** **388-349**

م.د. زينب صبحي عبد حسين

10- **التكعيبية بين التحليلية والتركيبية** **418-389**

الباحثة/ سحر عبدالكاظم غانم

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

11- TRACCE ARABE NELLA LETTERATURA TOSCANA: CASI DEL TRECENTO FIO RENTINO **3-28**

Dr. Bahaa Najem Mahmood

مصطلحا الجيد والرديء
في كتب إعراب القرآن الكريم
«دراسة تحليلية»

TERMS GOOD AND BAD IN THE BOOKS OF THE SYNTAX OF THE HOLY QUR'AN «AN ANALYTICAL STUDY»

الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

مدرس مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب – جامعة عين شمس

Researcher/ Ibrahim Muhammad Najeeb Ibrahim

Assistant Lecturer, Department of Arabic Language

Faculty of Arts, Ain Shams University

ibrahim.nageeb@art.asu.edu.eg

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دارسة مصطلحي الجيد والرديء في أمات كتب إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية، وبيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها معربو القرآن الكريم في إصدار هذين المصطلحين بوصف أحدهما مقابلًا للآخر على بعض الأوجه النحوية أو الظواهر اللغوية.

وقد استعنت في هذا البحث بالمنهج الوصفي لما يمتلكه من آليات؛ فوصف الظاهرة النحوية وتحليلها ونقدها هو أساس الدراسات النحوية والصرفية، إذن يقوم هذا المنهج في هذا البحث على استقراء مصطلحي الجيد والرديء بوصفهما من المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن الأحكام النحوية النوعية التقويمية في كتب إعراب القرآن الكريم، ودراستهما، وتحليلهما، ومعرفة مدى موافقة استعمال معربي القرآن الكريم هذين المصطلحين للغة العرب، والكشف عن المعايير التي اعتمد عليها مُعربو القرآن الكريم في إصدارهم مثل هذه الأحكام في كتبهم، وكذلك استعنت بالمنهج التاريخي لمعرفة التطور الدلالي لهذين المصطلحين في كتب معربي القرآن الكريم.

Abstract:

The research aims at the study of both good and bad terminology in the primary sources of the books specialized in the syntax of the holy Qur'an. It is a descriptive, analytical study. In addition to defining the source of the syntactic structures that the specialists in the syntax of the holy Qur'an had depend on to produce those provisions. They referred to some syntactic structures and linguistic phenomena.

In this research ,I used the descriptive curriculum as it has techniques in describing the syntactic phenomena, analysing and criticising it. It is the basic of syntax and morphological studies. This approach extrapolate, study and analyze good and bad provisions by describing them as qualitative, corrective ones in the books of analysing syntax related to holy Qur'an.Moreover, knowing how far these provisions suit Arabs' language and discovering the norms that people specialized in syntax used while producing provisions like those in their books. In addition to that, I used the historic approach. Thus, knowing the semantic development for the previous terms in the books authorized by specialists in the syntactic approach of holy Qur'an.

مقدمة:

إنَّ الباحث في أمات كتب إعراب القرآن الكريم يقف على كمٍّ ضخم من المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن الأحكام النحوية، وتنقسم هذه المصطلحات إلى قسمين: الأول؛ المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن الأحكام النحوية الكمية، مثل: المُطَّرِدُ، والغالبُ، والكثير، والقليل، والنادر. والآخر؛ المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن الأحكام النحوية النوعية، مثل: الواجب، والجائز، والممنوع، والقوي، والضعيف، والجيد، والرديء، والحسن، والقبيح، والأَوْلَى، وخلاف الأوْلَى، إلى آخره.

تلك المصطلحات التي تُبَيِّنُ جانبًا مهمًا من جوانب النقد النحوي، ذلك النقد الذي يَمِيْزُ الوجه الفصيح من الضعيف، ويكشف عما يجوز وما لا يجوز، فنجد معربي القرآن الكريم ينبهون على ضعف الوجه النحوي أو قبحه أو فساده أو رداءته لخروجه على القياس أو عدم موافقة الدلالة له، فقد كان هدفهم اختيار الوجه الأصح والأفصح والجيد عند إعرابهم، وتنزيه القرآن عن الوجوه الضعيفة.

ومن هذه المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن ذلك مصطلحا الجيد والرديء، بوصفهما من الأحكام النحوية النوعية التقويمية في كتب معربي القرآن الكريم، وبوصف –أيضًا– أحدهما مقابلًا للآخر؛ وأعني بالتقويمية ما تعنيه الكلمة لغويًا؛ وهو الحكم على الشيء وتقديره؛ لتقويمه، وبيان ما فيه من حُسْنٍ أو ضَعْفٍ، كما يقول الجوهري(ت:393هـ): "قَوَّمْتُ الشيءَ فهو قويمٌ؛ أي: مُستقيمٌ"[1]. فهذه الأحكام تعني أنَّه بالإضافة إلى بيان قيمة الشيء أنَّها تُعَدِّلُ ما أعوجَّ منه، وعلى ذلك يمكن القول إنَّ الأحكام النحوية التقويمية: "هي الحكم على الآراء النحوية المختلفة بالقبول أو بالرد أو ما بينهما من أحكام؛ وذلك حرصًا على اختيار الأفضل والأفصح من هذه الآراء، وبيان ما فيها من ضعف لِيُتَجَنَّبَ".

أهمية البحث:

وتَكْمُنُ أهمية البحث في الوقوف على مصطلحي الجيد والرديء في أمات كتب معربي القرآن الكريم، وبيان الأصول والموجهات التي اعتمدوا عليها في إصدارهم مثل هذه المصطلحات التي تُعَبِّرُ عن الأحكام النحوية النوعية التقويمية في كتبهم.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

- الوقوف على نماذج من الأنماط اللغوية الرديئة والجيدة، وبيان سبب جودتها أو رداءتها.
- معرفة المعايير الأساسية والأصول النحوية التي اعتمد عليها معربو القرآن الكريم في الحكم على الظاهرة اللغوية أو الوجه النحوي بالجودة أو الرداءة.
- معرفة أثر البعد عن القياس والاستعمال اللغوي وإجماع القراء في الحكم على الشيء بالجودة أو الرداءة.

الدراسات السابقة ومدى الإفادة منها:

وفي ضوء ما سبق– وبعد البحث قدر الطاقة– فمصطلحا الجيد والردي في كتب إعراب القرآن الكريم لم تسبق دراستهما، بينما تتعلق ببعض كتب عينة الدراسة دراسات أفاد منها الباحث، وهي كما يأتي:

- **د. صباح علاوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011م.**

قدمت هذه الدراسة لنا تعريفًا للأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، وبَيَّنَتْ أنَّ هذه الأحكام كانت منتشرة بكثرة في كتب النحاة، وكذلك كشفت لنا عن صور الأحكام النحوية، نحو: الجواز، والوجوب، والمنع، وأظهرت العلاقة بين الأحكام

النوعية والكمية في النحو العربي، وكذلك بَيَّنَتْ الأدلة النحوية التي اعتمد عليها النحاة في إصدار أحكامهم النحوية، ولم تهتم هذه الدراسة بهذه الأحكام في كتب معربي القرآن الكريم.

- **أ. نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي: الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلة)، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) 2008م.**

بَيَّنَ صاحب هذه الدراسة أحكام الرد القطعي والرد غير القطعي في كتب النحاة، وذكر أنَّ حكم الرديء الذي نحن بصدده مما يقع في دائرة الرد غير القطعي، وكذلك بَيَّنَ أنَّ حكم الجيد مِمَّا يجري مجرى الحسن، ولم يتناول مظاهرهما في كتب معربي القرآن الكريم.

- **أ. شادي محمد عيسى الغول: أحكام التوجيه والتقويم النحوي عند الفرَّاء، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2017م.**

تناول الباحث في هذه الدراسة حكم الجيد بوصفه من أحكام الجودة في معاني القرآن للفرَّاء، ولم يتناول حكم الرديء، ولم يُقارن بين ما جاء عند الفرَّاء وغيره في حكم الجيد، وتختلف دراستي عنه في أنَّها درست هذين الحكمين في أمات كتب معربي القرآن الكريم البصريين والكوفيين حتى القرن الثامن الهجري.

خُطة البحث:

جاءت دراسة مصطلحي الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم في مقدمة، ومبحثين.

أمَّا المقدمة، فقد ضمنتها أهمية البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومدى الإفادة منها.

أمَّا المبحثان، فقد تناولتُ في الأول استعمال المصطلحين في الحكم على لغة من لغات العرب بالجودة أو الرداءة، وتناولتُ في الآخر استعمال هذين المصطلحين في الحكم على الأوجه النحوية بالجودة أو الرداءة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

الحكم على لغة من لغات العرب بالجودة أو الرداءة

يحتل مصطلحا الجيد والرديء جزءًا واسعًا من كتب إعراب القرآن الكريم، يستعملهما معربو القرآن الكريم للإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بلغة العرب، أو للإشارة إلى موافقة القياس ولغة العرب، فالمقصود بالجيد أنَّه نقيض الرديء[2]، والرديء هو: "المُنْكَرُ الْمَكْرُوهُ، وَرَدُؤَ الشَّيْءُ يَرْدُؤَ رَدَاءَةً، فَهُوَ رَدِيْءٌ: فَسَدَ، فَهُوَ فَاسِدٌ"[3]. ويُفْهَمُ من ذلك أنَّ الحكم بالرداءة هو أدنى مراتب الأحكام النحوية النوعية التقويمية التي تُعَبِّرُ عن الجواز النحوي[4].

وقد كَثُرَ استعمال معربي القرآن الكريم لهذين المصطلحين؛ ليشيروا إلى الوجه الجيد من الظاهرة النحوية أو الأوجه الإعرابية، ويُتجنب الوجه الرديء أو الفاسد من هذه الأوجه الإعرابية، وفي هذا يقول الزَّجَّاج (ت:311هـ)– وهو من أكثر معربي القرآن الكريم الذين استعملوا هذين المصطلحين في كتبهم– :"وإنَّما يحكي أهل اللغة والعلم بها كلَّ ما فيها؛ ليتميز **الجيد** المستقيم المُطَّرِدُ من غيره، ويُجتنب **غير الجَيِّدِ**"[5]، والمفهوم من غير الجيد الرديء من اللغة.

ويغلب استعمال هذين المصطلحين في كتب إعراب القرآن الكريم للتعبير عن **أمرين**[6]: **الأول**؛ في وصف لغة ما بالجودة أو الرداءة، و**الآخر**؛ في الحكم على الوجه الإعرابي بالجودة أو الرداءة، **وبيان الأمر الأول على النحو الآتي:**

أمَّا الأمر الأول؛ فقد كثر استعمال هذين المصطلحين للحكم على لغة ما، فنجد في كتب معربي القرآن الكريم وصفًا لبعض اللغات بالجودة أو بالرداءة؛ وذلك لأنَّهم كانوا يميزون بينهما، ويفصِّلون القول فيهما؛ لتنزيه القرآن الكريم من الحمل على اللغة الرديئة أو الضعيفة، وحمله على اللغة الجيدة الفصيحة، ومن ذلك ما ذكره الأخفش (ت:215هـ) عند التعرض للمضارع من (خَطِفَ)، فقد ذكر أنَّ الأشهر في عين مضارعه أنْ تكون مفتوحة فتكون (يَخْطَفُ)، وذلك عند تناوله قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[7].

فيقول: "فمنهم مَنْ قرأ ﴿يَخْطِفُ﴾[8] من (خَطَفَ)، وهي **قليلةٌ رديئةٌ؛ لا تكاد تُعْرَفُ**... ومنهم مَنْ قرأ ﴿يَخْطَفُ﴾ على (خَطِفَ يَخْطَفُ)، **وهي الجيّدةُ**؛ وهما لغتان"[9]. وقد ذكرتُ في حكم القليل أنَّ رداءة الكسر في المضارع من هذا الفعل إنَّما تعود إلى قلة استعمال ذلك في اللغة؛ أمَّا الفتح فهو الأكثر في اللغة؛ لذا حُكِمَ عليه بأنَّه جيّدٌ فصيحٌ مشهورٌ.

والظاهر أنَّ القياس في هذا الفعل ومضارعه أنْ يكون (خَطِفَ) و(يَخْطَفُ) من باب(فَعِلَ– يَفْعَلُ)، نحو: سَمِعَ يَسْمَعُ، أمَّا (خَطَفَ– يَخْطِفُ)، فلغة رديئة؛ لقلتها، ولأنَّها لا تجري على القياس.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:170هـ) قد ذكرهما في معجمه دون ذكر مستواهما الصوابي في الاستعمال؛ بما يعني أنَّ اللغتين سُمِعَتا عن العرب. لكن من خلال حكم الأخفش(ت:215هـ) السابق يتضح أنَّ كسر الطاء في الماضي، وفتحَها في المضارع هو المشهور والمعروف والفصيح في هذا الفعل[10].

ومن مظاهر ذلك ما وقع عند أبي إسحاق الزَّجَّاج (ت:311هـ) في الحكم على جمع ما جاء على (فَعْل) على (فُعُول)، فقد بَيَّنَ أنَّ هذا هو القياس في هذا

الجمع، نحو: قَلْب وقُلُوب، وبَيْت وبُيُوت، وفَلْس وفُلُوس، وعَيْن وعُيُون، وحَمْل وحُمُولِ، وضَرْس وضُرُوس، ثم ذكر أنَّ كسر الفاء في الجمع في هذا البناء رديءٌ عند البصريين؛ لأنَّه ليس في كلام العرب (فِعُول) بكسر الفاء، وذلك في عدة مواضع من كتابه، منها ما ظهر عند تناوله قوله تعالى:﴿ قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾[11]؛ فيقول: " تقرأ (بُيُوتكم) بضم الباء وكسرها، **والضم الأكثر الأجود**– والذين كسروا (بِيُوت) كسروها؛ لمجيء الياءِ بعد الباء، و(فِعُول) **ليس بأصل في الكلام، ولا من أمثلة الجمع**. فالاختيار (بُيُوت)، مثل: قَلْب وقُلُوب، وفَلْس وفُلُوس..."[12].

ويظهر ذلك أيضًا في موضع آخر عند تناوله قوله تعالى:﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾[13]؛ فيقول: " يُقْرَأُ بِالضمّ والكَسْرِ، ولكن الضم أَكثَرُ، فمن ضمَّ فَعَلَى **أصل الجمع**. يجمع بَيْتُ وبُيوت، مثل: قَلْب وقُلوب، وفَلْس وفُلُوس، ومَنْ قرأ بِالكَسْرِ، فإنَّما كَسَرَ للياء التي بعد الباء، وذلك عند البَصْرِيينَ **رَدِيء جدًّا؛ لأنَّه ليس في كلام العرب فِعُول – بكسر الفاء**"[14].

وكذلك عند تناوله قوله تعالى:﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[15]؛ فيقول: "هذا **أكثر** القراءة (عُيُونًا) بالضم. وقد رُويت (عِيُونًا) –بكسر العين– وهي **رديئةٌ** في العربية"[16].

ومثله حَكَمَ أبو جعفر النَّحاس (ت:338هـ) على الكسر في هذا الباب بالرداءة؛ لأنَّ أصل هذا الباب أن يُضمَّ أوله، وجوَّز بعض القراء الكسر؛ لمجاورة فاء الكلمة الياء؛ وذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[17]، فيقول: "ويُقال: بِيُوت بالكسر، وهي **لغة رديئة**؛ لأنَّه يخالف الباب، وجازت على أن تُبدل من الضمة كسرة؛ لمجاورتها الياء"[18].

ويتضح مِمَّا سبق أنَّ الأصل فيما جاء على (فَعْل) أنْ يكون جمعه على (فُعُول)، هذا هو الجيد المستعمل المشهور في الكلام –كما يتضح أيضًا من النصوص السابقة– وأنَّ الكسر في (فُعُول) رديء؛ لأنَّه غير مسموع في هذا الباب، وإنَّما جوَّز بعض القراء ذلك؛ لمناسبة فاء الكلمة للياء التي تليها.

ويتضح كذلك أنَّ من معايير الحكم بالرداءة هو البعد عن القياس والاستعمال اللغوي، والخروج عن الأصل في الباب.

ومِمَّا حُمِلَ على اللغة الرديئة قول بعض العرب: عَسِيت، بكسر السين، فقد حكم أبو جعفر النَّحاس (ت:338هـ) على ذلك بالرداءة، وذلك عند تناوله قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[19]، فيقول: "حكى يعقوب بن السِّكيت وغيره: أنَّ (عَسِيْت) لغة، **ولكنها لغةٌ رديئةٌ**، فإذا قال: عَسَى الله، ثم قال: فهل عَسِيْتُم، استعمل اللغتين جميعًا إلَّا أنَّه ينبغي له أنْ يقرأ بأفصح اللغتين، وهي فتح السين"[20].

فالفتح في هذا الفعل عند اتصاله بضمير رفع متحرك هو اللغة الجيدة، أمَّا الكسر فهو لغة قليلة الاستعمال رديئة، ويُفَسَّرُ كسر السين في هذه الحالة بالمناسبة؛ أي: لمناسبة السين للياء بعدها، ولكن الفتح هو المختار والأشهر؛ وذلك لجريانه على القياس[21]، فكما نقول في رَمَى: رَمَيْتُ، نقول في عسى: عَسَيْتُ، فهما من باب واحد[22]؛ ولمعاملة هذا الفعل في حالة اتصاله بضمير الرفع المتحرك معاملة الظاهر، فيكون من باب طرد الباب على وتيرة واحدة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ كسر السين في هذا الفعل عند اتصاله بضمير رفع متحرك قد وقع في السبع، فقرأ به نافع والحسن وطلحة؛ وذلك لمناسبة الكسر للياء بعدها، ونُسِبَتْ هذه اللغة إلى أهل الحجاز مع بعض الضمائر[23]، وهي لغة

غير شائعة؛ لذا حُكِمَ عليها بالرداءة، وكان الجيد فيها الفتح؛ لأنَّه اللغة الشائعة في هذا الفعل، وفي هذا يقول ابن مالك (ت:672هـ):

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[24]

أي أنَّ الفتح والكسر مِمَّا يجوز في السين في هذا الفعل، وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، لكن الفتح أشهر وأعرف من الكسر[25]؛ لذا حُكِمَ على الفتح بالجودة، والكسر بالرداءة.

ومن ذلك ما حَكَمَ به العكبري (ت:616هـ) على بناء فعل الأمر المعتل الآخر بحذف حرف العلة، وبقاء حركة من جنس الحرف المحذوف بوصفها دليلًا على المحذوف، فقد بَيَّنَ أنَّ ذلك هو اللغة الجيدة في معاملة فعل الأمر المعتل الآخر، وذلك عند إعرابه الفعل(ادعُ) في قوله تعالى:﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾[26]، فيقول:"**اللغة الجيدة** ضم العين، والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين، وللجزم عند الكوفيين. ومن العرب من يكسر العين، ووجهها أنَّه قدر العين ساكنة كأنَّها آخر الفعل، ثم كسرها؛ لسكونها، وسكون الدال قبلها"[27].

يدلُّ ذلك على أنَّ اللغة الجيدة في فعل الأمر المعتل الآخر أن يكون مبنيًّا على حذف حرف العلة، هذا هو المشهور المعروف في هذا الفعل في هذا الباب، غير أنَّ هناك لغة أخرى تخالف ما هو معروف عن العرب، وهي لغة بني عامر، تكسر العين في أمر هذا الفعل[28]، **وهي لغة رديئة.**

إنَّما كان سبب هذا الحكم هو قلة استعمال هذا الفعل على لغة بني عامر في كلام العرب، وكثرة استعمال اللغة الجيدة فيه، فالمشهور في فعل الأمر المعتل الآخر في اللغة أنَّه يكون مبنيًّا على حذف حرف العلة، ويرمز إلى الحرف المحذوف بحركة مناسبة له.

ومِمَّا حُكِمَ عليه بالقلة والرداءة، دخول اللام في فعل الأمر إذا كان المخاطَب حاضرًا؛ إذ إنَّ الكثير في اللغة أنْ تحذف هذه اللام إذا كان المخاطَب حاضرًا، فذلك هو الثابت في اللغة، وقد أشار أبو حيان الأندلسي(ت:745هـ) إلى ذلك، وحكم على دخول اللام على أمر المخاطَب بالقلة والرداءة، وذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾[29]، فقد ذكر أنَّ ابن عطية الأندلسي (ت:546هـ)، قد جَوَّزَ أنْ تكون هذه اللام للأمر[30]، إلَّا أنَّ أبا حيان الأندلسي(ت:745هـ) ردَّ ذلك، وعلته أنَّ دخول اللام على أمر المخاطب لغةٌ قليلةٌ رديئةٌ، ولا ينبغي القياس عليها[31].

ودخول اللام على أمر المخاطَب هو الأصل في هذا الباب[32]؛ لذا ينبغي أن نُحسن التعامل مع ما ورد على الأصل في فعل الأمر؛ إذ يمكن تفسير هذا الأصل في ضوء نظرية الركام اللغوي؛ أي: يمكن القول بأنَّ الأصل في فعل الأمر مع المخاطَب أن يأتي باللام، وقد وردت شواهد على ذلك كثيرة، ثم بمرور الوقت حُذِفَتْ هذه اللام من أمر المخاطَب، وبقت هذه الشواهد؛ لتشير إلى ذلك الأصل المتروك.

ومِمَّا حُكِمَ عليه بالرداءة إجراء كلمة (الشياطين) مجرى جمع المذكر السالم، فقد بَيَّنَ صاحب الدر أنَّ الفصيح في هذه كلمة (الشياطين) وبابها أن تعرب بالحركات لا بالحرف؛ لأنَّها جمع تكسير، تغير فيه بناء المفرد، ثم ذكر أنَّ إعرابها بالحروف **لُغَيَّةٌ رديئةٌ**[33]؛ وذلك لقلة سماعه في كلام العرب. وذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[34]، فيقول:"والفصيح في (شياطين) وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ، وفيه **لُغَيَّةٌ رديئةٌ**، وهي إجراؤُه إجراءَ الجمعِ المذكر السالم، سُمِعَ منهم:"لفلانٍ بستانٌ حولَه بساتون"، وقُرئ **شاذًا:**﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون﴾[35]..."[36].

ويقول في موضع آخر:"وقرأ الحسن البصري: (الشياطون)، وجعلوها لحنًا، ولا تصل إلى اللحن، إلَّا أنَّها **لُغَيَّةٌ رديئةٌ**، سُمِعَ: حول بستان فلانٍ بساتون، وله سَلاطون"[37].

ويُقَدِّمُ لنا أبو زكريا الفراء(ت:207هـ) تفسيرًا لإعراب هذه الكلمة بالحروف نيابة عن الحركات في هذه اللغة، وهو أنَّ ذلك من قبيل التوهم في اللغة؛ أي: أنَّ القارئ ظن أنَّ هذه الكلمة بمنزلة ما يُجْمَعُ على حدِّ جمع المذكر السالم، فَأَعْرَبَ الكلمة بالحروف نيابة عن الحركات، وقد وقع ذلك في بعض لغتهم، نحو ما حكاه يونس بن حبيب عن بعض العرب من أنَّه قد سَمِعَ أعرابيًّا يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون[38]. فيقول الفراء(ت:207هـ):"وجاء عن الحسن (الشياطون)، وكأنَّه من غلط الشيخ **ظن** أنَّه بمنزلة المسلمين والمسلمونَ"[39]. ويقول في موضع آخر:"ومِمَّا **أوهموا** فيه قوله:﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون﴾..."[40].

فالسبب الذي جعل بعض معربي القرآن يَحْكُمُ على هذه اللغة بالرداءة هو مخالفتها القياس؛ فالقياس فيها أنْ تكون معربةً بالحركات لا بالحركات؛ إذ إنَّها جمع تكسير، لكن خُولف القياس هنا، وحُمِلَتْ هذه الكلمة على نحو ما يُحْمَلُ عليه ما يُجْمَعُ على حدِّ جمع المذكر السالم، وذلك بعيدٌ فيها[41].

المبحث الثاني

الحكم على الأوجه النحوية بالجودة أو الرداءة:

أشرتُ فيما سبق إلى أنَّ مصطلحي الجودة والرداءة يُستخدمان في أغلب كتب معربي القرآن الكريم للحكم على لغةٍ من لغات العرب بالجودة أو الرداءة، بوصف أحدهما مقابلًا للآخر، وقد مرَّ بيان ذلك، **أمَّا الاستعمال الآخر**؛ فيكون في الحكم على الوجه النحوي أو الظاهرة اللغوية بالجودة أو الرداءة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

وقع الحكم بالجودة وما اشتق منها بكثرة عند الفراء(ت:207هـ)، ويُفْهَمُ منه أنَّه بخلاف الرديء والضعيف، أو أحيانًا يَسْتَعْمِلُ صيغة التفضيل منه؛ لبيان وجهين أحدهما أفضل من الآخر، ومن ذلك ما ذكره عند عرض قوله تعالى:﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾[42]، فقد حكم على رفع الملائكة بأنَّه أجود من الجر؛ إذ يقول:"رَفْعٌ مردودٌ على ﴿الله﴾ تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة[43]. يريد:"في ظُلَلٍ من الغمام وفي الملائكةِ". **والرفع أجود**؛ لأنَّها في قراءة عبد الله:﴿هل ينظرون إلَّا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾..."[44].

يتضح مِمَّا سبق أنَّ الخفض في كلمة ﴿الملائكة﴾ جيد، لكن الرفع على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ أجود من الخفض، ودَعَّمَ هذا الحكم بقراءة عبد الله بن مسعود للآية الكريم، وهي: ﴿هل ينظرون إلَّا أنْ يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾، وعلى ذلك يكون حكم الرفع أجود من الخفض، لما فيه من اتساق مع ما قبله المرفوع.

ويمكن أيضًا أن نؤكد هذ الحكم للرفع بالاعتماد على المتشابهات من آيات القرآن الكريم، فقد شابهت هذه الآية قوله تعالى:﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[45]، فوقعت كلمة ﴿الملائكة﴾ فاعلًا مرفوعًا في هذه الآية؛ مِمَّا يؤيد إعرابها معطوفًا مرفوعًا على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ في الآية السابقة. وهذا يوضح أثر المتشابهات اللفظية في إعراب آيات القرآن الكريم، وارتباطها بإصدار الأحكام النحوية النوعية التقويمية.

ونحو ذلك ما ذكره الفراء(ت:207هـ) عند التعرض لقوله تعالى:﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[46]، فقد جَوَّزَ في المشغول عنه ﴿ثمود﴾ النصب بفعل محذوف يُقَدَّرُ من الفعل المذكور، وجَوَّزَ فيه أن يكون مرفوعًا، وعلى هذا الوجه لا تقدير في الآية الكريم، وحكم على الرفع بأنَّه أجود من النصب، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ (أمَّا) الشرطية التفصيلية يأتي بعدها الأسماء، ويمتنع بعدها الأفعال، فيقول:" وكان الحسن يقرأ:

﴿وأمَّا ثمودَ فهديناهم﴾ بنصب، وهو وجه، **والرفع أجود منه**؛ لأنَّ (أمَّا) تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت (أمَّا) حرفًا يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت كان الرفع والنصب معتدلَيْنِ..."[47].

فدلَّ ذلك على جواز نصب كلمة ﴿ثمود﴾ بفعل محذوف يُفَسِّرُهُ الفعل المذكور بعده، لكن كيف يُقَدَّرُ هذا الفعل؛ و(أمَّا) الشرطية التفصيلية لا يأتي بعدها إلَّا الاسم؟ لجأ بعض المعربين –كما يُبَيِّنُ صاحب الدر– وتَمَحَّل على ذلك بأنْ أضمر الفعل متأخرًا عن الاسم، فلو قلت: أمَّا زيدًا فضربته، يكون التقدير: أمَّا زيدًا ضربت فضربته؛ وذلك فرارًا من وضع الشيء في غير ما وضع له في اللغة، ويكون التقدير في الآية السابقة: وأمَّا ثمودَ هديناهم فهديناهم، وهذا تقدير لا ينبغي؛ لعدم الحاجة إليه[48]؛ لذا كان الرفع أجود من النصب، وكذلك لأنَّ الرفع هنا ليس فيه تقدير محذوف.

ومن معربي القرآن من جعل النصب هنا قويًّا في القياس؛ لدخول حرف فيه معنى الشرط؛ ولأنَّ الشرط يطلب الفعل وهو به أَوْلَى من الاسم، ويكون التقدير: مهما يكن من شيء، فهدينا ثمودَ فهديناهم[49]. لكن يمكن تضعيف ذلك بأنَّه لو كان هذا الحرف غير (أمَّا) لجاز، أمَّا (أمَّا) تطلب الاسم، ولا تطلب الفعل، ويصبح وضع الفعل بعدها من باب القبيح؛ لذا يقدرونه بعد الاسم لا قبله، وإذا قدره قبل الاسم قدروا (مهما) قبله، وربما حُمِلَ ما بعد (أمَّا) على الاشتغال، لكن ذلك في أحسن الأحوال من باب **القليل** في اللغة[50]، لا الوجه الجيد الذي يُحْمَلُ عليه كتاب الله.

وقد يستخدم الفراء(ت:27هـ) الحكم بالجودة دون اللجوء إلى صيغة التفضيل، بل قد يستخدم هذا المصطلح في الحكم على وجه خالف إجماع القراء، وذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[51]، فيقول:"القراء مجتمعون على نصب (كل) لما وقع من الفعل على راجع ذكرها. **والرفع وجه جيِّدٌ**[52]، قد سمعت ذلك من العرب؛ لأنَّ (كل) بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد،

فالعرب تقول: هل أحد ضربته، وفي (كل) مثل هذا التأويل، ألا ترى أنَّ معناه: ما من شيء إلَّا قد أحصيناه"[53].

فإجماع عامة القراء على نصب (كل) في الآية السابقة أَوْلَى من الرفع، وإنْ كان الرفع جائزًا جيدًا كما يقول الفراء (ت:207هـ)، ودلَّلَ على جودة ذلك بسماع الرفع في (كل) في أسلوب الاشتغال، ويقول في موضع آخر في كتابه مؤكدًا ذلك إنَّ:"العرب في (كل) تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع. وسمعت العرب تقول: ﴿وكلُّ شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ بالرفع وقد رجع ذكره..."[54].

والأجود إذًا من وجهة نظرنا ما أجمع عليه القراء، وهو النصب بفعل محذوف يُفَسِّرُ الفعل المذكور، وكذلك للمشاكلة التي لا تنقض المعنى؛ إذ عند القول بإضمار الفعل تكون قد عَطَفْتَ جملة فعلية على جملة فعلية[55]، والمشاكلة من الأصول التي يعتمد عليها في الترجيح بوجه عام، وفي باب الاشتغال على وجه الخصوص:"وذلك لأنَّ العرب تختار مطابَقةَ الألفاظ ما لم تُفْسِدْ عليهم المعاني، فإذا جئت بجملةٍ صَدَّرْتَها بفعل، ثُمَّ جئت بجملة أخرى معطوفةٍ على الجملة الأولى، وفيها فعلٌ، كان الاختيارُ تقدير الفعل في الجملة الثانية..."[56].

ونحو ذلك ما جاء عند الأخفش(ت:215هـ) في معانيه، فقد استعمل صيغة التفضيل من حكم الجيد، في عدة مواضع، منها: ما ذكره في (غير) عند إعرابه قوله تبارك وتعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[57]، فقد بَيَّنَ أنَّ فيها وجهين: الأول- أن تكون مجرورة على البدل، والآخر- أن تكون مجرورة على النعت من (الذين)، ثم حكم على الوجه الآخر بأنَّه **أجود** من الأول، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ (غير) وُضِعَت للوصف في اللغة[58]؛ وكذلك لأنَّ البدل بالوصف ضعيف في اللغة"[59]. فدلَّ ذلك على جواز الأمرين معًا غير أنَّ القول بالجر على النعت أجود من الجر على البدل؛ لكثرة الوصف في(غير)، وقلة البدل بالوصف[60].

ولا تعني بالضرورة كثرة الاستعمال الحكم على الشيء بأنَّه أجود مما قل استعماله، فقد يَكْثُرُ استعمال الشيء في الكلام، ويكون في القياس رديئًا؛ أي: بخلاف الجيد، نحو ما أشار إليه الأخفش(ت:215هـ)عند الحديث عن جرِّ لفظ الجلالة (الله) بغير واو، أو نحوها، فقد بَيَّنَ أنَّ ذلك مِمَّا يكثر وقوعه في الكلام، وعَلَّلَ لذلك بكثرة استعمال العرب لفظ الجلالة في القسم، ثم بَيَّنَ أنَّ حكم هذا الجر دون حرف الجر رديء في القياس؛ إذ إنَّ حرف الجر ضعيفٌ، فلا يُحْذَفُ ويبقى عمله إلَّا في مواضعَ قليلةٍ من الكلام.

ومن أكثر معربي القرآن الذين استعملوا هذين الحكمين في الحكم على الأوجه الإعرابية الزَّجَّاج(ت:311هـ)، ومن ذلك ما حكم به على جزم الفعل (يكفر) في قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[61]، فذكر أنَّ الجزم فيه هو الوجه، وهو أجود من الرفع وأفصح في المعنى؛ وربما يرجع هذا الحكم لإجماع القراء على جزمه هنا، فلم أقف على قراءة له بغير الجزم، وللربط الحاصل بين فعل الشرط والجواب؛ فيدلُّ ذلك على أن(مَنْ) أقرب إلى الشرط من أن تكون اسمًا موصولًا، فيقول:"الجزم هو الوجه في ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ﴾ وهي القراءَةُ، ولو قرئت بالرفع لكان له وجه من القياس، لكن الجزم **أجود** وأفصح في المعنى"[62].

وكذلك عند عرض قوله تعالى:﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾[63]، يُبَيِّنُ أنَّ كلمة﴿واحدةً﴾ يجوز فيها وجهان: الأول– أن تكون منصوبة على أنَّها خبرٌ لكان الناقصة، والوجه الآخر– أن تكون مرفوعة على أنَّ (كان) هنا هي التامة، والكلمة بعدها فاعلٌ لها، ثم حكم على الوجه الأول بأنَّه أجود من الآخر، وعَلَّلَ هذا الحكم بالمشاكلة الحادثة بين قوله تعالى:﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ وقوله﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾؛ أي: أنَّ المعنى إنْ كان الأولاد نساءً، وكذلك، إنْ كانت المولودة واحدةً[64].

كذلك يستند إلى كثرة القراءة بالنصب في الكلمة السابق، فَبَيَّنَ أنَّه قد قُرِئَ بالنصب والرفع[65]، لكنه اختار النصب للدلالة، ولإجماع معظم القراء عليه، فالدلالة وإجماع القراء مِمَّا يعتمد عليهما في الأحكام النحوية التقويمية النوعية في كتب معربي القرآن الكريم.

ويقول كذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[66] إنَّه:"يجوز﴿ولا طائرٌ﴾ بالرفع على العطف على موضع دابَّة. التأْويل: وما دابَّةٌ في الأرضِ ولا طائرٌ، **والجر أجود** وأكبر على معنى: وما من دابةٍ وَلاَ طَائِرٍ"[67].

يظهر من النص السابق أنَّ في قوله تعالى: ﴿ولا طائرٍ﴾ قولين: الأول– أن تكون هذه الكلمة مجرورة من باب عطف النسق؛ أي: أنَّها معطوفة على ﴿دابةٍ﴾ المجرورة، فهي مجرورة أيضًا، والآخر– أن تكون مرفوعة على الموضع، ويكون التقدير حينئذٍ: وما دابةٌ في الأرض ولا طائرٌ. ثم قد حكم على الوجه الأول بأنَّه أجود من الرفع[68]، للشمول، وكذلك لأن العطف على اللفظ أَوْلَى من العطف على الموضع– كما سبق الإشارة إلى ذلك– وذلك لأنَّ الأصل في الكلام أن يُحْمَلَ على اللفظ، وأَلَّا يُحْمَلَ على الموضع إلَّا بعد الاستغناء اللفظي، فالأول أجود من الآخر[69]، والذي يدلُّ على هذا الأصل قول ابن هشام(ت:761هـ)في أقسام العطف:"وهي ثلاثة: أحدها– العطف على اللفظ، وهو الأصل..."[70].

وهذا أيضًا موضع من المواضع التي اعتمد فيها بعض معربي القرآن الكريم على الأصل اللغوي في الحكم على الشيء بالجودة أو الرداءة.

ومن ذلك ما ذكره الزَّجَّاج(ت:311هـ) عند إعراب قوله تعالى:﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[71]، فيقول:" قال سيبويه والخليل: (أَجْمَعُونَ) توكيد بعد تَوْكِيدٍ، وقال محمدُ بن يزيد: (أجمعون) يَدلُّ على اجتماعهم في السجود، المعنى:

فسجدوا كلُّهم في حالٍ واحدة. وقول سيبويه والخليل **أجود**؛ لأنَّ (أجمعين) معرفة، فلا يكون حالًا"[72].

يتضح من هذا النص عدة أمور، وهي على النحو الآتي:

الأول: أنَّ كلمة (أجمعون) تستعمل في كلام العرب للتوكيد، وغالبًا ما تأتي في اللغة، ويُؤتَى قبلها بلفظة (كل)، فأصبحت الكلمة توكيدًا بعد توكيد[73].

الثاني: أنَّ هناك مِنَ النحاة مَنْ نُسِبَ إليه[74] القول بأنَّ الإتيان بلفظ (أجمعين) بعد لفظ (كل) للدلالة على الحال، وعلى هذا يصبح المعنى: أنَّهم سجدوا كلهم في حال واحدة. لكن في ذلك نظر من الناحية الدلالية؛ إذ إنَّ (كلًّا) و(أجمعين) تستعملان في اللغة للمعنى نفسه، فهي توكيد بعد توكيد[75].

الثالث: أنَّ القول بأنَّ هذه توكيد بعد توكيد أجود من القول بأنَّها حال؛ وذلك لأنَّ هذه الكلمة معرفة، والحال لا يكون معرفة فيما هو مُطَّرِدٌ من اللغة، وكذلك لو كانت هذه الكلمة حالًا للزمها النصب لا الرفع[76].

مِمَّا سبق نخلص إلى أنَّ إعراب كلمة ﴿أَجْمَعُونَ﴾ على التوكيد أجود من القول بالحالية، وأنَّ تكرارها مع (كل) إنَّما هو من باب تكرار التوكيد لا من باب إفادته الحالية.

ونحو ذلك ما ذكره الزَّجاج(ت:311هـ) أيضًا عند التعرض لقوله تعالى:﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[77]، فقد بَيَّنَ أنَّ ﴿الأرض﴾ يجوز فيها وجهان: الأول– أن تكون منصوبة على أنَّها مفعول به منصوب بفعل محذوف يُفَسِّرُه الفعل المذكور بعده، ويكون المعنى: ودحا الأرضَ بعد ذلك دحاها. والوجه الآخر– أن تكون مرفوعة على الابتداء[78]. ثم حكم على الوجه الأولى بأنَّه أجود من الآخر، وعلة ذلك عنده أن القول بالنصب يكون من باب عطف جملة فعلية على أخرى فعلية، فحدثت المشاكلة بينهما– وكما بينتُ فيما سبق أنَّ المشاكلة من الأصول التي يعتمد عليها في ترجيح الأوجه النحوية بوجه عام[79]، وفي الاشتغال على وجه الخصوص، فيقول في

علة هذا الحكم:"والنصب **أجودُ**؛ لأنَّك تعطف بفعل على فعل أحسن، فيكون على معنى بناها"[80].

وفي هذا أيضًا يقول مكي بن أبي طالب القيسي(ت:437هـ):"نصب ﴿الأرض﴾ بإضمار فعل يُفَسِّرُهُ ﴿دحاها﴾، **والرفع جائز** على الابتداء، والنصب عند البصريين **الاختيار**، وقال الفراء الرفع والنصب سواء فيه"[81].

فقد بَيَّنَ أنَّ الرفع جائز في كلمة ﴿الأرض﴾ على الابتداء، أما النصب فهو الاختيار عند البصريين، وذكر أنَّ الرفع والنصب عند الفراء(ت:207هـ) سواء، لكن ذلك مخالف لما في معاني الفراء؛ فقد وضَّح أنَّ ذلك مِمَّا يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على إضمار الفعل الذي يُفَسِّرُهُ ما بعدها، لكنه حكم على النصب بأنَّه أكثر في القراءة والكلام[82]؛ لذا فهو لم يجعلهما سواء.

ولكثرة النصب في مثل هذا الموضع للمشاكلة، لم يذكر بعض معربي القرآن الكريم غيره في الآية السابقة، فهاهو العكبري(ت:616هـ) لم يذكر في إعرابها إلَّا أنَّ ﴿الأرض﴾ منصوبة بفعل محذوف؛ أي: ودحا الأرضَ[83].

أمَّا عن الحكم بالرداءة فقد ظهر عند الزَّجَّاج(ت:311هـ) عند الحكم على العطف بالظاهر على المضمر المجرور دون إعادة حرف جر، فقد بَيَّنَ أَنَّ ذلك رديءٌ؛ وذلك لقلته في كلام العرب، فيقول عند إعراب كلمة ﴿المقيمين﴾ في قوله تعالى:﴿ لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾[84]:"وقال بعضهم ﴿المقيمين﴾ عطف على الهاء والميم، المعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك، **وهذا عند النحويين رَدِيء**، أعني العطف على الهاء والميم لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ..."[85].

فهو يحكم على العطف بالظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجر بالرداءة، ويقول بما يوحي بالإجماع إنَّ ذلك رديء عند النحويين، وهذا غير صحيح فقد اتضح فيما سبق أنَّ هذه المسألة وقع الخلاف فيها، فمن النحاة من جعله قبيحًا[86]، وبعضهم خصَّه بالشِّعر دون النثر[87]، وبعضهم جعله مِمَّا يجوز في اللغة شعرًا ونثرًا؛ لكثرة وقوعه[88]، وبعضهم الآخر جعل من الواجب ترك الحمل عليه وخصوصًا عند إعراب القرآن الكريم[89].

ومن مظاهر الحكم بالجودة باستعمال صيغة التفضيل ما وقع عند النَّحاس(ت:338هـ)، نحو: الحكم على الرفع في كلمة ﴿الحمد﴾ بأنَّ أجود من الناحية اللفظية والدلالية من النصب، وذلك عند التعرض لقوله تعالى:﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[90]، فيقول:"والرفع **أجود** من جهة اللفظ والمعنى، فأمَّا اللفظ: فلأنه اسم معرفة خَبَّرت عنه، وأما المعنى: فإنَّك إذا رفعت أخبرت أنَّ حمدك وحمد غيرك لله جلَّ وعزَّ، وإذا نصبت لم يعدُ حَمْدَ نَفْسِك"[91].

يتضح مِمَّا سبق أنَّ الحكم على الرفع بأنَّه أجود من النصب راجعٌ إلى سببين: الأول– أنها وقعت في بداية الكلام، وكانت معرفةً؛ لذا قوي الإخبار عنها، وهو عين ما ذهب إليه سيبويه(ت:180هـ) في (باب يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات)، وعَلَّلَ ذلك الاختيار بقوله:"وإنَّما **استحبُّوا الرفعَ فيه**؛ لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة: عبد الله، والرجل، والذي تَعلم؛ لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنْه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئَ بالأَعْرَفِ؛ وهو أصل الكلام"[92].

والسبب الآخر– وهو السبب الدلالي المتعلق بالمعنى؛ إذ إنَّ الرفع يجعل المعنى عامًا وثابتًا، فالحمد ثابت لله تعالى منك ومن غيرك، أمَّا النصب؛ فيجعل المعنى مخصصًا؛ وذلك لأنك تقدر للمصدر المنصوب فعلًا مناسبًا، نحو: حمدتُ الله حمدًا، أو حمدتُ الحمدَ لله، أو نحوهما مِمَّا يؤدي المعنى[93].

وبعض النحاة لم يفرق بينهما؛ أي: بين النصب والرفع في هذه المصادر من الناحية الدلالية، بل جعلهما بمعنى واحد، فهاهو المبرد(285هـ) يقول:"فإنْ كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفعُ، ومعناه كمعنى المنصوب، لكن يُختار الرفعُ؛ لأنَّه كالمعرفة، وحقُّ المعرفة الابتداءُ"[94]. فجعل الاختيار والترجيح راجعًا إلى الناحية اللفظية، والحق أنَّ بينهما فرقًا من الناحية الدلالية– كما أشرتُ– فالرفع فيه ثبوت وتعميم، أمَّا النصب ففيه تخصيص، وذلك بتخصيص الفاعل.

ولا يعني هذا أنَّ النصب لا يجوز في الآية السابق[95]، إنَّما هو جائزٌ في المصادر المُعَرَّفَةِ بـ(أل)، ولغةٌ لبعض العرب فيها، يقول سيبويه(ت:180هـ) في ذلك:"ومن العرب من يَنْصِبُ بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدَ لله، فينصبها عامَّةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ "[96].

فإنْ كان النصب في هذه المصادر لغة عامة تميم وناس كثير من العرب، فإنَّ الرفع أكثر منه في الاستعمال اللغوي؛ وهذا ما جعل النَّحاس(ت:338هـ) يفرق بينهما من الناحية اللفظية والدلالية[97]، ويرجِّح الرفع على النصب في الآية الكريم السابقة، ويجعله أجود من غيره.

ومن مظاهر ذلك أيضًا ما حكم به النحاس(ت:338هـ) على نصب الفعل إذا عُطِفَ على جواب الشرط، فقد ذكر أنَّ العطف على الجواب أجود من النصب، وهنا ينبغي الإشارة إلى مذهب النحاة في الفعل المعطوف على جواب الشرط، يذكر النحاة أنَّ للمتكلم في هذا الفعل ثلاثة أوجه، وهو ما عَبَّر عنه ابن مالك(ت:672هـ) بقوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ[98]

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا– الجزم: عطفًا على الجواب، فإن قلت: مَنْ يأتنِي آتِه فأُكرمْهُ، كان الفعل بعد الجواب معطوفًا على الجواب، مجزومًا مثله. وبعض النحاة نصَّ على أن ذلك هو الوجه في هذه المسألة، وإنْ كان الرفع جائزًا فيه، والنصب أيضًا[99].

الثاني– الرفع: ويكون على الاستئناف والقطع، ففي قولك السابق: مَنْ يأتني آتِه فأُكرمُهُ، يجوز أن يكون الفعل مرفوعًا على القطع؛ أي: فأنا أُكرمُهُ. فأصبح الرفع غير مقيد بما قبله بخلاف الجزم؛ أي: أنا أكرمك على كل حال[100].

الثالث– النصب: بإضمار (أنْ)، على اعتبار أنَّ الفاء للسببية والواو للمعية، وبعض النحاة ضعَّف النصب هنا[101]، وبعضهم الآخر جعله قبيحًا[102].

فإذا قلت: مَنْ يأتنِي آتِه فأُكرمَهُ، كان ضعيفًا، يقول سيبويه (ت:180هـ): "واعلمْ أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إنْ تأتني آتِك وأُعطيَك **ضعيف**... فهذا يجوز، وليس بحدِّ الكلام، ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلًا؛ لأنَّه ليس بواجب أنَّه يفعل، إلَّا أن يكون من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجِبُه كالاستفهام ونحوه؛ أجازوا فيه هذا على ضعفه"[103].

وكما يظهر من النصّ السابق أنَّ علة الضعف والقبح في النصب، أنَّ فاء السببية وواو المعية يضمر معهما(أنْ) وجوبًا بشروط، وهي: أن تكونا مسبوقتين بالنفي أو الطلب، وعَلَّلَ تحسين ذلك الضعف بأنَّ جواب الشرط غير محقق الوقوع أيضًا فنزل منزلة الاستفهام[104].

وبعد هذا العرض لأوجه الثلاثة نجد أنَّ أجودها هو الجزم؛ لسببين: الأول– للمشاكلة اللفظية، فإذا جزمت الفعل المعطوف شاكل جواب الشرط، وسبق أن بيَّنتُ أنَّ المشاكلة من الأصول التي يعتمد عليها في كتب إعراب القرآن الكريم في ترجيح الأوجه النحوية.

الآخر– أنَّ القول بالرفع يقتضي تقدير مرفوع، وتصبح الواو من باب عطف جملة اسمية على أخرى فعلية، أما القول بالنصب في الفعل المعطوف فبعيدٌ؛ لأنَّك هنا تعطف المصدر المكون من أنْ والفعل المضارع على مصدر متوهم من معنى فعل الشرط والجواب السابقين عليه[105].

ومن هنا نسطيع أن نفهم حكم النحاس(ت:338هـ) على الرفع بأنَّه أجود من النصب، وذلك عند التعرض لقوله في تعالى:﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاء﴾[106]، فيقول:"هذه القراءة؛[أي: بنصب الفعل(يغفرَ)] مروية عن ابن عباس والأعرج[107]، وهي عند البصريين على إضمار (أنْ)، وحقيقته أنَّه عطف على المعنى، والعطف على اللفظ **أجود**..."[108].

فالعطف على اللفظ؛ أي: على جواب الشرط في الآية السابقة أجود من النصب؛ للمشاكلة وعدم الحاجة إلى تقدير شيء محذوف، ولأنَّه وافق القياس، ووقع كثيرًا في كلام العرب.

ومِمَّا أصدر عليه النَّحاس(ت338هـ) الحكم بالجودة باستعمال صيغة التفضيل لمراعاة اللفظ والمعنى، ما جاء عند إعرابه قوله تعالى:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[109]؛ إذ يقول:" قرأ عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر:﴿ما فعلوه إلَّا قليلًا منهم﴾ نصبًا[110]، على الاستثناء. والرفع **أجود** عند جميع النحويين، وإنَّما صار الرفع **أجود**؛ لأنَّ اللفظ أَوْلَى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى"[111].

فالمفهوم من النَّص السابق أنَّ الرفع في كلمة ﴿قليل﴾ أجود من النصب، وتفصيل هذا الحكم هو أنَّ للعرب في إعراب المستثنى التام غير الموجب وجهين: **الأول**– الإتباع من المستثنى منه: فإنْ كان مرفوعًا فهو مرفوع مثله، وإنْ كان منصوبًا فهو منصوب مثله، وإنْ كان مجرورًا فهو مجرور مثله. أمَّا الوجه **الآخر**– فهو

النصب على الاستثناء، وذلك بخلاف الوجه الأول وهو الإتباع؛ فيكون منصوبًا هنا على القطع؛ أي: أنَّه غير تابع للمستثنى منه، وهذا أقل من الأول من ناحية الجودة.

وقد أشار سيبويه(ت:180هـ) إلى هذا الوجه، بقوله:"حدَّثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنَّ بعض العرب الموثُوقَ بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلَّا زيدًا. وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا، فينصب زيدًا على غير رأيتُ؛ وذلك أنَّك لم تجعل الآخِر بدلًا من الأوَّل، ولكنَّك جعلته منقطعًا مِمَّا عمل في الأوَّل. والدليل على ذلك أنَّه يجيء على معنى: ولكنَّ زيدًا، ولا أَعْني زيدًا"[112].

فدلَّ ذلك على جواز النصب في الآية السابقة، وهي لغة فصيحة في الاستثناء التام غير الموجب، بل قيل إنَّ النصب على أصل الاستثناء[113]، غير أنَّ اللغة الأولى أجود منها– كما أشار النحاس– فهو على هذه اللغة تابع لما قبله، وهو أجود للمشاكلة اللفظية والمطابقة في الإعراب، ولاتحاد المعنى فيهما، وفي هذا يقول ابن يعيش(ت:643هـ):"وإنَّما كان البدل هو الوجه؛ لأنَّ البدل والنصبَ في الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكَلةِ ما بعدَ (إلَّا) لما قبلها، فكان أَوْلَى"[114]، وهو عينه ما أشار إليه النحاس(ت:338هـ) في إعرابه السابق للآية الكريمة[115].

وكذلك ما ذكره النحاس(ت:338هـ) عند إعرابه الفعل ﴿يقول﴾ في قوله تعالى:﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللهِ﴾[116]، فقد بَيَّنَ أنَّ هذا الفعل يجوز فيه العطف على ما سبق؛ أي: أن يكون منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة، ويجوز فيه أن يكون مرفوعًا على القطع، ويكون التقدير: ثم هو يقول. فيقول:"﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ...﴾ نصب بـ(أن). ثُمَّ ﴿يَقُولَ﴾ عطف عليه، وروى محبوب عن أبي عمرو: ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ بالرفع[117]. والنصب **أجود**"[118].

يتضح من النص السابق أنَّ الرفع يجوز في الفعل والنصب كذلك، ولكنَّه حكم على النصب بأنَّه أجود من الرفع، وربما يرجع ذلك إلى المشاكلة اللفظية بين الأفعال السابقة المنصوبة وهذا الفعل في حالة النصب؛ لذا كان هذا الوجه أفضل من الرفع على القطع والاستئناف وتقدير محذوف؛ للمشاكلة بينه وبين ما سبقه من أفعال، ولإجماع القراء عليه، السبب الآخر في ترجيح النصب على الرفع، أنَّ:"هذا العطفُ لازمٌ من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يَصِحَّ المعنى؛ لأنَّ الله تعالى قد أتى كثيرًا من البشر الكتابَ والحكمَ والنبوةَ، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنَّها لازمة، فلا غرو أيضًا في لزوم المعطوف"[119]؛ أي: أنَّ السبب الآخر هو مراعاة المعنى والدلالة، فهذا العطف لازم لما قبله.

وقد عقد سيبويه(ت:180هـ) بابًا، بعنوان:(باب اشتراك الفعل في أنْ، وانقطاع الآخر من الأوَّل الذي عَمِلَ فيه أنْ)، وبَيَّنَ أن ذلك مِمَّا يجوز في الفعل، ولكن إذا أدَّى النصب إلى فساد المعنى فلا يجوز في الفعل إلَّا الرفع على القطع، نحو قولك: أريدُ أن تأتيَني فتَشْتِمُني، فلا يجوز النصب هنا؛ لأنَّ المتكلم لم يرد الشَّتيمةَ[120].

ومن مظاهر الحكم بالجودة باستعمال صيغة التفضيل ما ورد عند مكي بن أبي طالب القيسي(ت:437هـ)، وذلك عند إعرابه قوله تعالى:﴿إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ٱبْعَث لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيْلِ اللهِ﴾[121]، فقد بَيَّنَ أنَّه يجوز في الفعل﴿نقاتل﴾ الرفع على الاستئناف، والجزم على أنَّه قد وقع في جواب الطلب، ثم حكم على الجزم بأنَّه **أجود**[122].

وقبل الوقوف على علة هذا الحكم ينبغي أن أشير إلى حكم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب عند النحاة، فقد ذكر سيبويه(ت:180هـ) في (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عَرْضٍ) أنَّ الجواب حكمه أن يكون مجزومًا، كما انجزم جواب قولك: إنْ تأتني، وعلة ذلك

الجزم أنَّ المتكلم أراد أن يجعل الجواب معلَّقًا بالأول غير مستغنٍ عنه؛ لذا جزمت العرب مثل هذا الفعل إذا وقع في الجواب[123]، ثم بعد ذلك بَيَّنَ أن المتكلم له الحرية في جواز الجزم والرفع، الجزم على ما ذكرنا، والرفع على الابتداء والاستئناف؛ فيقول:"وتقول: ائتِني آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإنْ شئت رفعتَ على أنْ لا تجعله مُعَلَّقًا بالأوَّل، ولكنَّك تَبْتَدِئُه، وتجعل الأوَّلَ مستغنيًا عنه، كأنَّه يقول: ائتِني أنا آتيك"[124].

ومن هنا تتضح علة الحكم السابق وهي وجود علاقة ارتباطية سببية بين الفعل(ابعث) والفعل(نقاتل)، ولهذه العلاقة بينهما جعل الزَّجَّاج(ت:311هـ) الجزم هو الوجه الذي ينبغي في الكلام؛ لأنَّه جواب طلب، ثم ذكر أنَّ الرفع بعيدٌ، على معنى: فإنَّا نقاتلُ في سبيل الله، وهذا بخلاف ما أجمع عليه القراء[125]، فالجزم هنا أجود من ناحية المعنى؛ للربط بين فعل الأمر الذي ينزل منزلة فعل الشرط، وجواب الطلب في الآية الكريمة.

وقد وقع شيء مِمَّا نحن فيه عند أبي حيان الأندلسي(ت:745هـ) في مواضع كثيرة من إعرابه، ومن ذلك ما ذكره عند إعرابه قوله تعالى:﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللهِ نَصِيرًا﴾[126]، فقد بَيَّنَ أنَّ ما بعد (كفى) يجوز فيه وجهان: الأول– النصب على التمييز، والآخر– النصب على الحالية، ثم يحكم **بالجودة** على النصب على التمييز؛ وذلك لصحة دخول (من)؛ ولأنَّ الكفاية هنا مبهمة؛ فيأتي الاسم المنصوب بعدها ليزيل هذا الإبهام[127].

ونحو ذلك ما ذكره الشيخ عند بيان الأوجه الإعرابية في (ما) في قوله تعالى:﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ ۖ لَكُمُ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾[128]، فقد ذكر فيها وجهين[129]: الأول– أنَّها في موضع رفع على أنَّها معطوفة على﴿الطيبات﴾؛ لأنَّها نائب عن الفاعل مرفوع[130]. ويكون المضاف حينئذٍ محذوفًا؛ أي: وصيدُ ما عَلَّمْتُم، وقدره العكبري(ت:616هـ): صيدُ ما عَلَّمْتُم، أو تعليمُ ما

عَلَّمْتُم[131]، وقدره صاحب الدر: أخذُ ما عَلَّمْتُم[132]. والوجه الآخر- أن تكون ﴿ما﴾ شرطية في محل رفع مبتدأ، والجواب: فكُلُوا، ثم حكم على الوجه الآخر بالجودة، مُفضِّلًا إيَّاه عن الأول، فيقول:"وَهَذَا **أَجْوَدُ**؛ لِأَنَّهُ لَا إِضْمَارَ فِيهِ"[133].

علة الحكم على الوجه الأخير واضحة، وهي أنَّ ما لا إضمار فيه أجود مِمَّا يكون في حاجة إلى إضمار؛ لذا فينبغي لمعربي القرآن أن يحملوا آياته على مثل هذه الوجوه، صحيح أنَّ التقدير قد يكون مهمًا مُفْهِمًا للمعنى، لكن إذا ما وجد معه ما لا يحتاج إليه كان من الأَوْلَى الحمل عليه.

ويظهر كذلك الحكم بالجودة باستخدام صيغة التفضيل، عند إعرابه كملتي:﴿قليلًا﴾ و﴿كثيرًا﴾؛ وذلك في قوله تعالى:﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[134]، فقد بَيَّنَ أنَّه يجوز فيهما وجهان: الأول- أنَّهما نائبتان عن المفعول المطلق؛ وذلك لأنَّهما نعت لمصدرٍ محذوف، تقديره: ضحكًا قليلًا، وبكاءً كثيرًا، فحذف المصدر الموصوف فيهما[135].

والوجه الآخر- أنَّهما نائبتان عن ظرفي الزمان، والتقدير: زمانًا قليلًا وزمانًا كثيرًا، ثم حكم على الأول بالجودة؛ إذ يقول:"والأول **أجود**؛ لأنَّ دلالة الفعل على المصدر بحروفه، ودلالته على الزمان بهيئته، فدلالته على المصدر أقوى"[136].

وعلة هذا الحكم أنَّ نعت المصدر المحذوف مِمَّا يقع كثيرًا في الكلام، قال صاحب الدر بعد أنْ ذكر الوجهين السابقين:"وهو أحد المواضع المُطَّرِدُ فيها حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مُقامَه"[137].

وسوَّغَ اطراد هذا الحذف في الموصوف قوة الدلالة عليه، فقد دلَّ الفعل المذكور على المصدر الموصوف المحذوف؛ لأنَّه من حروفه نفسها، وهذا مِمَّا يقع في الكلام كثيرًا، وحُكِمَ على وقوعه في التنزيل في أكثر من موضع بأنَّه كثير جائز حسن[138].

النتائج:

يتضح مما سبق عرضه ما يأتي:

- أَكْثَرَ معربو القرآن الكريم من استعمال مصطلحي الجيد والرديء؛ ليتميز الوجه الجيد المُطَّرِدُ من قواعد اللغة والرديء الذي يُعَدَّ في آخر درجات سُلَّمِ الأحكام النحوية النوعية التقويمية.
- أهمية السماع والقياس بوصفهما من الأصول النحوية التي اعتمد عليها معربو القرآن الكريم في الحكم على لغة ما بالجودة أو الرداءة.
- أهمية دور المشاكلة اللفظية والدلالية في الحكم على الأوجه النحوية بالجودة أو الرداءة؛ إذ إنَّ المشاكلة من الأصول اللغوية التي يُعتمد عليها في الترجيح النحوي بوجه عام.
- أهمية مراعاة الأصل اللغوي في الحكم على الظاهرة اللغوية أو ترجيح لغة على أخرى.
- إجماع القراء من الأصول التي أُعتمد عليها في الحكم على ظاهرة ما بالجودة أو الرداءة.
- لم تتغير دلالة هذين المصطلحين كثيرًا عند معربي القرآن الكريم، ولعل ذلك راجع إلى تأثر بعضهم بعضًا.

الهوامش

(1) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري(ت:393هـ)، ت: أ. أحمد عبد الغفار عطَّار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1990م، مادة (قوم)، ج5،صـ2017. وانظر: مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:395هـ)، ت: الشيخ: عبد السلام هارون، دار الفكر- القاهرة، د.ط، 1979م، مادة (قوم)، ج5،صـ43.

(2) انظر: لسان العرب، لابن منظور، ت: كل من الأساتذة: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف- القاهرة- د.ط، د.ت، مادة (جود)،ج9،صـ720.

(3) انظر: السابق، مادة(ردأ)،ج18،صـ1619.

(4) انظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي، للباحث: نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م،صـ183.

(5) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، ت:د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1988م،ج1،صـ119.

(6) انظر: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، د. صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي- عمان، 2011م،صـ95- 97.

(7) سورة البقرة(2): الآية (20).

(8) وهي قراءة مجاهد وآخرين. انظر تخريج هذه القراءة في: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط1، 2002م،ج1،صـ56. وقد حكم على قراءة الفتح في المضارع بأنَّها الفصيحة، واللغة الجيِّدة.

(9) معاني القرآن، للأخفش، ت: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1990م،ج1،صـ54. وانظر كذلك: لسان العرب، لابن منظور، مادة (خطف)،ج14، صـ1200.

(10) انظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2003م، مادة (خطف)،ج1،صـ421.

(11) سورة آل عمران(3): الآية (154).

(12) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج1،صـ480.

(13) سورة النور(24): الآية (27).

(14) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج4،صـ38.

(15) سورة القمر(54): الآية (12).

(16) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج5،صـ87.

(17) سورة البقرة(2): الآية (189).

(18) إعراب القرآن، للنحاس، ت: الشيخ: خالد العلي، دار المعرفة –بيروت، ط2، 2008م،صـ83. وانظر: الدر المصون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي،ت:د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم– دمشق،ج2،صـ305.

(19) سورة البقرة(2): الآية (246).

(20) إعراب القرآن، للنحاس،صـ103. ويَحْكُمُ على فتح السين في حالة اتصال هذا الفعل بضمير رفع متحرك في موضع آخر بأنَّه اللغة الفصيحة في هذا الفعل؛ إذ إنَّه من باب رَمَى الذي تقول فيه: رَمَيْتُ، كذلك تقول في: عَسَى، عَسَيْتُ. انظر: السابق،صـ996.

(21) انظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد بن عبد الله الأزهري، ت: أ. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 2000م،ج1،صـ292.

(22) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتُوَيْه، ت:د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– القاهرة، د.ط، 2004م، صـ35، وصـ42.

(23) انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج1،صـ346.

(24) انظر: ج1،صـ343.

(25) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 2001م،ج2،صـ343.

(26) سورة البقرة (2): الآية (68).

(27) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،:ت: أ. علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي–مصر، د.ط، 1976م،ج1،صـ74.

(28)انظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت:د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط2، 1984م،ج1،صـ97، 98.

(29) سورة الزخرف (43): الآية (13).

(30) انظر: المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:546هـ)، ت: أ. عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط1، 2001م،ج5،صـ47.

(31) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط1، 1993م،ج8،صـ9.

(32) انظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، عالم الكتب ، ط3، 1983م.ج1،صـ467، 468.

(33) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج1،صـ146.

(34) سورة الشعراء (26): الآية (210).

(35) وهي قراءة الحسن البصري ومحمد بن السميفع وغيرهما. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج6،صـ468 وما بعدها.

(36) الدر المصون، للسمين الحلبي،ج1،صـ146.

(37) السابق،ج4،صـ685.

(38) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج7،صـ43.

(39) معاني القرآن، للفراء،ج2،صـ285.

(40) السابق، الجزء السابق نفسه،صـ76.

(41) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، ت: الشيخ: عبد السلام هارون، ود.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة– بيروت،1992م،ج1،صـ160.

(42) سورة البقرة (2): الآية (210).

(43) والخفض قراءة الحسن وأبي حيوة وأبي جعفر وغيرهم. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج1،صـ286.

(44) معاني القرآن، للفراء،ج1،صـ124. وانظر كذلك: إعراب القرآن، للنحاس،صـ98.

(45) سورة الأنعام(6): الآية (158). وهي جزء من الآية (33) من سورة النحل(16).

(46) سورة فصلت (41): الآية (17).

(47) معاني القرآن، للفراء،ج3،صـ14.

(48) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج3،صـ215.

(49) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة:أ.مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ط2، 2006م،ج2،صـ338.

(50) انظر في حكم بالقلة على ذلك: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج9،صـ520.

(51) سورة يس (36): الآية (12).

(52) قرأ بالرفع أبو السمال. انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج7،صـ312. وقرأ بالرفع أيضًا ابن السميفع وابن أبي عبلة. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج7،صـ465.

(53) معاني القرآن، للفراء،ج3،صـ14.

(54) انظر: السابق،ج1،صـ242.

(55) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،ج2،صـ291. انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج9،صـ250.

(56) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،ج1،صـ404. وانظر كذلك في دور المشاكلة واختيار النصب في هذا الأسلوب: الكتاب، لسيبويه،ج1،صـ88، 89.

(57) سورة الفاتحة (1): الآية (7).

(58) انظر: معاني القرآن، للأخفش،ج1،صـ 16، 17.

(59) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج1،صـ136.

(60) انظر في ترجيح الرأي الآخر: إعراب القرآن الكريم: تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، أ.د. فوزي عبد الرازق، دار النابغة للنشر والتوزيع– القاهرة، ط1، 2014م،ج2،صـ522، 523.

(61) سورة آل عمران (3): الآية (19).

(62) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج1،صـ387. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،ج1،صـ195.

(63) سورة النساء (4): الآية (11).

(64) انظر: معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج2،صـ18.

(65) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج3،صـ599. وبالرفع قراءة نافع وأبي جعفر. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج2،صـ27.

(66) سورة الأنعام (6): الآية (38).

(67) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج2،صـ245.

(68) والرفع قراءة ابن أبي عبلة والحسن وعبد الله بن أبي إسحاق. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج2،صـ422. وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج4،صـ125.

(69) انظر: المقتضب، للمبرد، ت: الشيخ. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،د. ط،2009م،ج3،صـ281. وانظر في مسألة الأصل: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي،ج5،صـ277.

(70) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت: د.عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون– الكويت، ط1، 2000م،ج5،صـ464.

(71) سورة الحجر (15): الآية (30). وكذلك سورة ص(38): الآية (73).

(72) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج3،صـ179.

(73) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج5،صـ275.

(74) لم أذكر المبرد(ت:285هـ) هنا؛ وذلك لأني لم أقف على ما نُسِبَ إليه في المقتضب أو غيره، وقد وجدت هذه الآية عنده في المقتضب في (باب المستثنى من المنفيّ)، وليس فيها ما نُسِبَ إليه. انظر: المقتضب، للمبرد،ج4،صـ395، وانظر في الشك في نسبة ذلك إلى المبرّد أيضًا الحاشية رقم(1): التفصيل في إعراب آيات التنزيل، لكل من: د.عبد اللطيف الخطيب، أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح، أ. رجب حسن العلوش،ج14،صـ43.

(75) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،ج2،صـ220.

(76) انظر: السابق، الجزء السابق نفسه، والصفحة السابقة نفسها. وانظر في وجوب نصبها إذا دلَّت على الحال: مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،ج1،صـ413. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،ج2،صـ68.

(77) سورة النازعات(79): الآية (30).

(78) والرفع قراءة الحسن وأبي حيوة وعمرو بن عبيد وغيرهم. وقراءة الجمهور بالنصب. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج10،صـ289.

(79) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،ج1،صـ404.

(80) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج5،صـ280.

(81) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،ج2،صـ799.

(82) انظر: معاني القرآن، للفراء،ج3،صـ233.

(83) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،ج2،صـ1270.

(84) سورة النساء(4): الآية (162).

(85) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج2،صـ130، 131.

(86) انظر: الكتاب، لسيبويه، حققه وشرحه: الشيخ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط3، 1988م،ج2،صـ381. انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،ج3،صـ145، 146.

(87) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،ج1،صـ327.

(88) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج3،صـ167.

(89) انظر: معاني القرآن، للأخفش،ج1،صـ90.

(90) سورة الفاتحة(1): الآية (2).

(91)– إعراب القرآن، للنحاس،صـ12.

(92) الكتاب، لسيبويه،ج1،صـ328.

(93) انظر في التفرقة بين النصب والرفع من الناحية الدلالية: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج1،صـ131. انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،ج1،صـ5.

(94) المقتضب، للمبرد،ج3،صـ221. والأوفق من ذلك ما ذهب إليه سيبويه(ت:180هـ) أنَّه جعل الرفع فيه معنى المنصوب، وليس هو عينه معنى المنصوب. انظر: الكتاب، لسيبويه،ج1،صـ329.

(95) قرأ بالنصب هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة وغيرهم. انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج1،صـ5.

(96) الكتاب، لسيبويه،ج1،صـ329.

(97) انظر في إفادة الرفع العموم في هذه المصادر: شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني(ت:384هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة:د. محمد إبراهيم يوسف شبية، إشراف: أ.د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى– السعودية، 1414هـ– 1415هـ، ج2،صـ668. ولم

يفرق السيرافي (ت368هـ) بينهما، وجعل المرفوع منها كالمنصوب. انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،ج2،صـ220.

(98) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل،ج4،صـ38، 39.

(99) انظر: المقتضب، للمبرد،ج2،صـ20.

(100) انظر: السابق، الجزء نفسه والصفحة نفسها .

(101) انظر: الكتاب، لسيبويه،ج3،صـ92.

(102) انظر: المقتضب، للمبرد،ج2،صـ21.

(103) الكتاب، لسيبويه،ج3،صـ92.

(104) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،ج3،صـ293.

(105) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج2،صـ376. انظر كذلك: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،ج1،صـ168

(106) سورة البقرة(2): الآية (284).

(107) انظر هذه القراءة وتخريجها في: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج1،صـ430.

(108) إعراب القرآن، للنحاس،صـ118.

(109) سورة النساء(4): الآية (66).

(110) وكذلك قرأ به أُبي بن كعب، وابن أبي إسحاق. انظر القراءة وتخريجها في: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج2،صـ102.

(111) إعراب القرآن، للنحاس،صـ192، 193.

(112) الكتاب، لسيبويه،ج2،صـ319.

(113) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،ج2،صـ58. وانظر في ذلك الأصل أيضًا: الكشاف، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت:538هـ)، ت: أ. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة– بيروت، ط3، 2009م، صـ245. وقد أشار الزمخشري(ت:538هـ) إلى النصب على وجه آخر، وهو أنَّ تكون منصوبة على أنَّها نائب عن المفعول المطلق، وتقدير الكلام: إلَّا فعلًا قليلًا، فحذف المصدر وبقي النعت. وهذا وجه مخالف لإجماع النحاة، وهو مردود بوقع (منهم) صفة لـ(قليل). وانظر في ترجيح النصب على الاستثناء على غيره من

التخريجات الأخرى: إعراب القرآن الكريم: تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، أ.د. فوزي عبد الرازق،ج2،صـ389.

(114) السابق، الجزء السابق نفسه،صـ59.

(115) انظر: إعراب القرآن، للنحاس،صـ192، 193.

(116) سورة آل عمران(3): الآية (79).

(117) وكذلك قرأ بالرفع شبل بن عباد عن ابن كثير. انظر هذه القراءة وتخريجها: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب،ج1،صـ529.

(118) إعراب القرآن، للنحاس،صـ142.

(119) الدر المصون، للسمين الحلبي،ج3،صـ272.

(120) انظر: الكتاب، لسيبويه،ج3،صـ52.

(121) سورة البقرة(2): الآية (246).

(122) انظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،ج1،صـ134.

(123) انظر: الكتاب، سيبويه،ج3،صـ93، 94.

(124) السابق، الجزء السابق نفسه،صـ95، 96. وانظر هذا الباب في: المقتضب، للمبرد،ج2،صـ80 وما بعدها. انظر هذه المسألة في: شرح المفصل، لابن يعيش،ج4،صـ278 وما بعدها.

(125) انظر: معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج2،صـ326. وجعل العكبري(ت:616هـ) رفعه على الاستئناف من قبيل الشاذ. انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،ج1،صـ196.

(126) سورة النساء(4): الآية (45).

(127) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج3،صـ272. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج،ج2،صـ80.

(128) سورة المائدة(5): الآية (4).

(129) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج3،صـ445.

(130) لم يذكر ابن الأنباري(ت:577هـ) غير الوجه الأول في إعرابه وذلك لقوته. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،ج1،صـ284.

(131) ولا وجه لنصب (صيدَ) أو(تعليمَ)، فقد ضُبِطَا بالفتح في النص، وأرى أنَّ الصواب هو الرفع فيهما؛ إذ إنَّهما معطوفان على المرفوع. انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،ج1،صـ419.

(132) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج4،صـ201.

(133) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج3،صـ445.

(134) سورة التوبة(9): الآية (82).

(135) انظر كذلك: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج6،صـ92.

(136) انظر الوجهين والتعليل في: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج5،صـ81، 82.

(137) الدر المصون، للسمين الحلبي،ج6،صـ92.

(138) وقد عقد له الزَّجَّاج(ت:311هـ) بابًا له في إعرابه بعنوان:" هذا باب ما جاء في التنزيل وقد حُذِفَ الموصوف وأقيمت صفته مقامه". انظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، للزجاج، تحقيق ودراسة: د.إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري– القاهرة، ودار الكتاب اللبناني– بيروت–ط4، 1982م،ج1، صـ286 وما بعدها. وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،ج5،صـ82. وانظر كذلك في هذه العلة: الدر المصون، للسمين الحلبي،ج6،صـ92.

المصادر والمراجع

1- الأحكام التقويمية في النحو العربي، للباحث: نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م.

2- الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، د. صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي- عمان، 2011م.

3- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج، تحقيق ودراسة: د.إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت-ط4، 1982م.

4- إعراب القرآن، للنحاس، ت: الشيخ: خالد العلي، دار المعرفة -بيروت، ط2، 2008م.

5- إعراب القرآن الكريم: تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، أ.د. فوزي عبد الرازق، دار النابغة للنشر والتوزيع- القاهرة، ط1، 2014م.

6- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط1، 1993م.

7- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة:أ.مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ط2، 2006م.

8- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،:ت: أ. علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي-مصر، د.ط، 1976م.

9- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتُوَيْه، ت:د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، د.ط، 2004م.

10- التفصيل في إعراب آيات التنزيل، لكل من: د.عبد اللطيف الخطيب، أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح، أ. رجب حسن العلوش، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع- الكويت،ط1، 2015م.

11- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي،ت:د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم- دمشق.

12- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت: الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث- القاهرة، د.ط، 1998م.

13- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد بن عبد الله الأزهري، ت: أ. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2000م،
14- شرح المفصل، لابن يعيش، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2001م.
15- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ت: أ. أحمد حسن مهدلي، و.أ. علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م.
16- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني(ت:384هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة:د. محمد إبراهيم يوسف شبية، إشراف: أ.د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى- السعودية، 1414هـ- 1415هـ.
17- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت:393هـ)، ت: أ. أحمد عبد الغفار عطَّار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1990م.
18- الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح معاني كل حرف وتلخيص فروعه، لأبي عبد الله الحسين أحمد بن خالويه(ت370هـ)، ت: د. محمد محمد فهمي عمر، دار الزمان للنشر والتوزيع- المدينة المنورة، ط1،2006م.
19-الكتاب، لسيبويه، حققه وشرحه: الشيخ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.
20- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2003م.
21- الكشاف، عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت:538هـ)، ت: أ. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- بيروت، ط3، 2009م.
22- لسان العرب، لابن منظور، ت: كل من الأساتذة: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف- القاهرة- د.ط، د.ت.
23- المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:546هـ)، ت: أ. عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2001م.

24- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت:د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1984م.
25- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، عالم الكتب ، ط3، 1983م.
26- معاني القرآن، للأخفش، ت: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1990م.
27- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، ت:د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1988م.
28- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط1، 2002م.
29- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت: د.عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون- الكويت، ط1، 2000م.
30- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:395هـ)، ت: الشيخ: عبد السلام هارون، دار الفكر- القاهرة، د.ط، 1979م.
31- المقتضب، للمبرد، ت: الشيخ. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،د. ط،2009م.
32- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، ت: الشيخ: عبد السلام هارون، ود.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت،1992م.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 82
December 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-eighth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233